

إقتصاد الفقاعات.. دراسة في جذور الأزمة في الإقتصاد الرأسمالي
مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية 2008

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية
في جامعة الإسراء الخاصة

2009\ 4 \29 -28

قحطان عبد سعيد السامرائي
استاذ الإقتصاد والتمويل في كلية عمان للإدارة والتكنولوجيا
مسقط – سلطنة عمان

المقدمة:

مافتى العالم وخلال العقود المنصرمة يعاني من عدم إستقرار واضح وخاصةً دول المنظومة الرأسمالية (دول المركز والأطراف) كما تسميها الأدبيات الماركسية وتعني بها الدول الصناعية الكبرى ومجموعة الدول النامية المرتبطة بها . وعلى الرغم من إن معظم منظري الفكر الإقتصادي الرأسمالي يستندون إلى مبدأ أساس هو التوازن الإقتصادي ،وإن عدم التوازن المفضي إلى الأزمة هو الإستثناء، إلا إن وقائع العديد من محطات القرنين المنصرمين وخاصةً بعد عام 1929 تشير إلى إن معكوس ذلك هو الصحيح، حيث أصبح عدم الإستقرار (الأزمة أو بوارها أو نتائجها) هو القاعدة وإن التوازن هو الإستثناء. كما إنها تشير أيضاً إلى تلازم تلك الأزمات السياسية والإقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر ونها تولد بعضها بعضاً بما يؤكد إن هناك ما يولد وينمي هذه الظاهرة داخل الفكر الرأسمالي ذاته.

فكما إنه لا يمكن عزل أزمة عام 1929 عن النتائج الإقتصادية للحرب الكونية الأولى وإستنزاف معظم الموجودات الذهبية للدول المتحاربة ،فإن تلك الأزمة ونتائجها دفعت إنجلترا بعد أن طرقت أبوابها بعنف (وهي المركز الإقتصادي العالمي) آنذاك إلى قطع الإرتباط بين الجنيه والذهب عام 1931 ليفاقم ذلك الأزمة، وخاصةً بالنسبة للدول التي ربطت عملتها بمعادل ذهبي (فرنسا والولايات المتحدة) بشكل خاص، فكانت صفة كبيرة لإقتصاديهما. وستذكر لاحقاً إنه بعد مرور (40) أربعين عاماً بالضبط ردت الولايات المتحدة الصفعه، ليس لبريطانيا فحسب، بل للعالم كله وهو ما ولد حسب معتقدنا مجموعة من الأزمات الإقتصادية المتتالية، وكان ذلك بعد إستقرار إقتصادي نسبي جاء بسبب الوصفة الكنزية وتساعد دور الحكومات في الرقابة على الإقتصاد. غير إن ظهور (السلفية الرأسمالية) في الواجهة بصعود المحافظين الجدد إلى مواقع إتخاذ القرار في الولايات المتحدة وبريطانيا، فقدت الأسواق المالية الرقابة المطلوبة وعادت الفقاعات للظهور إلى العيان من جديد،

فكانت أزمة 1982، 1987، 1992/1993، 1994، 1995، 1997 والفقاعة التكنولوجية أو ما أطلق عليها (فقاعة الإنترنت) في 2000/2001 ولتتصاعد فقاعة أخرى هي فقاعة الإئتمان (الديون) لتولد الفقاعة العقارية 2007/2008 التي تحولت وبسرعة إلى أزمة مالية وهي مرشحة لتكون أزمة إقتصادية عالمية واسعة التأثير. ولقد كانت ردود الفعل الأولى لمتخذي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الرأسمالية الأخرى غير منطقية، وكانوا كمن يحاول أن يوقف قطاراً مسرعاً بوضع قدميه أمامه، وتركوا قائمة التعليمات العملية والمنطقية وهي (الوصفة الكنزية) مركونة فوق الرف.

حيث إنه ومنذ الأزمة الكبرى عام 1929 أظهرت هذه الوصفة نجاحاً ملحوظاً في تقليل اثار الأزمات الكبرى في النظام الرأسمالي. وعلى الرغم من إن الفكر الكنزي هو وليد الفكر الرأسمالي وجاء منقذاً له ولتطبيقاته، وهو يواجه أكبر وأهم أمتحان له، وهو في الحقيقة أول أمتحان فعلي حيث أن معظم الأزمات السابقة كان يمكن توصيفها بأنها تحت السيطرة- على الرغم من ذلك - إلا إن صعود (السلفية الرأسمالية) أعاد إلى الواجهة كما أسلفنا المحافظين الجدد ففقدت الأسواق المالية الرقابة المطلوبة وعادت الفقاعات للظهور إلى العيان من جديد. إن الأزمة المالية العالمية ليست مقطوعة إذاً عن سابقتها بل إمتداد لها وقد جاءت لتؤكد من جديد إن أسباب جذور الأزمة كامنة في النظام ذاته (النظام النقدي الدولي ، والراسمالي موماً).

أولاً: جذور الأزمة في الفكر الإقتصادي الرأسمالي (مقارنة نظرية)

في نهاية القرن العشرين ومع ظهور بواذر نمو متصاعد في بعض المؤشرات الإقتصادية لدول رأسمالية معينة، الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمتها إندفع بعض (المفتونين) بالإقتصاد الرأسمالي إلى التبشير بنهاية التأريخ مع النظام الرأسمالي، كما فعل فوكوياما، حيث إعتبره خاتمة الأنظمة وجمهوريتها الفاضلة. ولكن هل هو فعلاً ذلك؟

تكمّن الإشكالية الكبرى حسب معتقدنا في أعماق الفكر الإقتصادي الرأسمالي، حيث أنه وأستناداً إلى حقيقة إن الدورة الإقتصادية (دورة الأعمال) Business Cycle هي تلازم مجموعة من الحلقات المتأزمة المتنافرة والمتسلسلة، تسلم أحداها الأخرى مجموعة أصغر من الأزمات النقدية والمالية لتفضي هذه بدورها ثانية مع تطورها المتسلسل (أزمة نقدية , أزمة مالية ومن ثم أزمة إقتصادية) وهكذا تدور الحلقات الكبيرة وداخلها مجموعة من الحلقات الصغيرة لتشكل كل من الحلقات الكبيرة فقاعة كبرى مولدة في داخلها فقاعات صغيرة.

إن تحقيق نجاحات مهمة في بعض هذه الحلقات (المراحل) لا يعني نجاحاً مستمراً يقود إلى نجاحات أكبر وبالتالي إلى تحقيق إزدهار إقتصادي.

إن النجاحات تلك هي نجاحات مؤقتة تشبه ألى حد كبير القدرة على نفخ بالون بالهواء، حيث إن الإستمرار في النجاح يعني الإنفجار المحتم وهكذا فأن تحقيق ذلك و الإستمرار فيه سيقود إلى إنتحار الفقاعة الكبرى.

إن فهم الفقاعة الكبرى يتطلب بالتأكيد نظرة أكثر عمقاً وتحليلاً أكثر تعقيداً من فهم وتحليل الفقاعات الصغيرة. وهو ما يسميه الملياردير الأمريكي George Soros التناقض بين إتجاهات النجاح وخطل نجاح الفكر (P.91 \ 2) حيث إن إتجاه

النجاح في الفقاعات الرأسمالية الكبرى هو ذات ما شهدناه من نجاح في الفقاعات الصغيرة (الفقاعة التكنولوجية أ و الفقاعة العقارية على سبيل المثال)، بينما يتركز خطل الفكرة في الإعتماد الواسع على (آلية السوق) التي ظل العديد من الإقتصاديين الرأسماليين يطلقون عليها نظرية (عصمة السوق) وما كان يدعى بسياسة (دعه يمر.. دعه يعمل) في القرن التاسع عشر، والتي تكمن جذورها في بواكير الفكر الرأسمالي المستند إلى نظرية التكاليف المطلقة في التجارة الدولية ل(آدم سميث) والتي طورها فيما بعد تلميذه المخلص (ديفيد ريكاردو) وغيره من الإقتصاديين الكلاسيك، وهو ما أصبح فيما بعد مذهب السلفية الرأسمالية المتطرفة التي سيطرت على المشهد الرأسمالي عبر أطروحات النقوديين الجدد متمثلة بأفكار (ملتون فريدمان) وعقيدة للسيطرة والتحكم بعد صعود (رونالد ريغان) في الولايات المتحدة الأمريكية و

(تاتشر) في بريطانيا في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين إلى الواجهة , والذي كان يتركز على فكرة إبعاد الرقابة الحكومية عن السوق وفسح المجال لقواه أن تعمل بحرية تامة إنطلاقاً من فكرة إن (الحكومة هي المشكلة وليست الحل) (1\P.19). إن حصول الفكر السلفي هذا على دفعات تحفيزية بسبب الإخفاقات التي عانت منها التجارب الشيوعية والإشتراكية والأشكال الأخرى من أشكال التدخل الحكومي قابلته إخفاقات ذاتية تمثلت في تصاعد الأزمات (الفقاعات) الصغيرة في عقود مابعد الثمانينيات والتي تواترت بشكل متزايد لتصل إلى رقم قياسي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين والتي لم تقتصر على أجزاء أو مواقع محددة في النظام المالي العالمي ولكنها ضربت أطرافاً عديدة فيه وقادت النظام كله إلى حافة الإنهيار، وعلى سبيل المثال:

- الأزمة المصرفية الدولية وأزمة المديونية الدولية 1984-1982
- أزمة الإذخارات والقروض 1986
- إنهيار محافظ التأمين وصدمة (وول ستريت) 1987
- الأزمة المالية في المكسيك 1994
- الأزمة المالية في اليابان 1995
- الأزمة المالية في اليابان وجنوب شرق آسيا 1996
- إخفاقات إدارة رأس المال طويل الأمد 1998
- الفقاعة التكنولوجية 2001/2000

إن الفقاعات الكبرى تضم مجموعة من السمات أو الإتجاهات والتي تحمل كل واحدة منها خلافاً أو أكثر يمكن أن يقود أو يولد أزمة أصغر، والفقاعة الكبرى التي برزت في الثمانينيات والتي وجدت جذورها في إنهيار نظام (برتن وودز) وقطع الولايات المتحدة الأمريكية العلاقة بين الدولار والذهب عام 1971 وفاقمها بروز السلفية الرأسمالية مثل سابقاتها تضم ثلاثة إتجاهات: (2\ P. 92,93)

الأولى : التوسع الكبير في الائتمان الاستهلاكي والعقاري

الثانية : عولمة الاسواق المالية

الثالثة : التلخص من القوانين والتعليمات المنظمة للاسواق المالية وزيادة اللجوء الى ما اصطلح عليه (الابتكارات الجديدة في الادوات المالية)

ان الفقاعة هذه تمثل نتاجاً مثالياً لترابط السمات (الاتجاهات) الثلاثة السابقة وتراكمات الخلل الملازمة لكل سمة منها , وهي بالاضافة الى كونها نتاج تراكمات لازمات عالمية كبيرة بدءاً بأزمة الثلاثينات ولكن بشكل خاص لمرحلة الثمانينات وسيادة افكار السلفيه الرأسمالية الجديدة التي حكمت قواعد النظام المالي العالمي وبدأت بالتبشير بضرورة التلخص نهائياً من كل اشكال التدخل الحكومي , بالاضافة لذلك فهي ايضاً وبالدرجة الاساس تكمن في جوهر اقتصاد السوق .

ان المتابع للازمات تاريخياً يجد انها تجمدت لمرتين , الاولى مع سيادة قاعدة الذهب (1880-1913) بسبب الطبيعة المستقرة نسبياً لاسعار واسواق الذهب عالمياً حيث كانت الاكثر اعتدالاً رغم بعض الازمات المصرفية والنقدية المحدودة (P.11\1) والثانية في الثلاثينيات من القرن المنصرم حيث اضطر النظام الرأسمالي الى القبول بالوصفة التي اقترحها الاقتصادي البريطاني المبدع جون مينارد كينز والمتمثلة بزيادة الانفاق العام لتحريك الاقتصاد والخروج من حالة الركود واتباع سياسة الانفاق بالعجز واستحداث مؤسسات رقابية على المصارف والاسواق المالية وغيرها من الاجراءات الاقتصادية الكلية التي اظهرت الذراع القوية للسلطات الحكومية في مراقبة الاقتصاد عموماً والنظام المالي والنقدي الدولي بشكل خاص .

وبهذه الوصفة فقط خرج النظام الرأسمالي من الازمة لكنه لم يعد كما اقترحه اساطين الفكر الرأسمالي بعد ان تنازل عن اهم اعمدته (السوق الحر).

ان الاتجاه العام للفقاعات الكبرى يمثل منهاجاً فكرياً لنظام شامل يتركز في الاعتماد المفرط على الية السوق وهو ما أسماه الرئيس الامريكى الاسبق ريغان ب (سحر السوق) , وما يصطلح عليه بعض الاقتصاديين (بعصمه السوق) , وهو في حقيقة الامر ليس اكثر من (وهم) او (فوضى) السوق .

سنحاول في هذه النقطة ان نستعرض مع بعض التحليل مجموعة من نقاط التآزم في مسيرة هذا النظام (فكراً وتطبيقاً)

1- فقاعة التكنولوجيا وأزمة البطالة

في عام 1819 كتب (ديفيد ريكاردو) وهو أحد أهم أعمدة الفكر الإقتصادي الرأسمالي وتلميذ (آدم سميث)، (إن كم الوظائف في أي إقتصاد لأهمية له مادام الريع والأرباح اللذان تنشأ عن طريقهما الإستثمارات الجديدة لم يتعرض للنقص) (10\ص7) الأمر الذي لم يستطع حتى أحد أقطاب الرأسمالية (سيمون دي سيسموندي) السكوت عنه فرد عليه بقوله (هل هذا معقول؟ الثروة هي كل شيء والبشر لا يقيمهم على الإطلاق؟ إذاً غاية مانأمله أن يتمكن الملك بمفرده من إنجاز كل ناتج إنجلترا من خلال الآلة ذاتية الحركة) (11\ص7).

ظل العمل والقيمة الإنسانية له هو المعيار الأهم الذي تقاس على أساسه قيم الأشياء عبر كل المراحل التي مرت بها المجتمعات البشرية بدء من نشوء أول حضارة زراعية وماسبقها في مرحلة الصيد وصولاً إلى عصر الصناعة التجميعية الحديثة مروراً بالعصور الحجرية وكل المراحل الحرفية البيئية الأخرى. إلا إنه تتم خلال هذه المرحلة بشكل متصاعد ومنظم عمليات (إقصاء العمل البشري من العملية الإنتاجية للمرة الأولى وذلك مع بروز جيل جديد من التقنيات المتطورة في مجال المعلومات والاتصالات، حيث تحل الآلات الذكية محل البشر للقيام بمهام لاحصر لها مرغمة الملايين من العاملين على الإنضمام إلى صفوف البطالة) (11\ص19).

ومع التصاعد الكبير لعمليات الأتمتة تم التخلص من أعداد متزايدة من الأيدي العاملة ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أرتفعت معدلات البطالة مع تصاعد الموجه التقنية وتعاقب الأزمات المالية من (4.5% في الخمسينات إلى 4.8% في الستينات وإلى 6.2% في السبعينات وإلى 7.3% في الثمانينات وبلغت في السنوات الثلاث الأولى فقط من العقد التسعيني إلى 6.6%) (11\ص29)، بينما بلغت مع تصاعد الأزمة المالية في بداية عام 2009 حوالي 8.6% ومن المتوقع أن تصل إلى 10% حسب (ديفيد وايس)، كبير المحللين الإقتصاديين في شركة ستاندارد أن برذرز، مع مقابلة

الجزيرة الفضائية بتاريخ 4-4-2009 (24) ولم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على الولايات المتحدة الأمريكية بل امتدت لتشمل كل المنظومة الرأسمالية (المركز والأطراف), فمع مطلع العقد التاسع من القرن العشرين كان هناك (35 مليون عاطل عن العمل في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) يضاف لهم 15 مليون آخرين قبلوا على مضمض وظائف بنظام الدوام الجزئي). (P.7 \3)

أما على مستوى الدول الأوروبية فقد بلغ معدل البطالة لنفس الفترة في فرنسا 11,5% وفي أنكلترا 10,4% وفي إيرلندا أكثر من 17,5% وفي إيطاليا حوالي 11,1% (10\ص286). وقد تجاوز مطلع عام 2009 عدد العاطلين عن العمل في أنكلترا (2) مليون شخص وهو رقم لم تصله منذ عام 1987 (27), وفي اليابان التي تعد من أقل الدول في معدلات البطالة بلغ هذا المعدل 2,5%, وتشير بعض المصادر إلى إن هذه النسبة قد تصل إلى 7.5% ، أما في أمريكا اللاتينية فقد بلغت نسبة البطالة في المدن أكثر من 8% بينما تواجه الهند وباكستان معدلاً يفوق 15% (10\ص 281-283). وفي الوطن العربي تبلغ هذه النسبة حوالي 18% عام 2008. (6\ص80).

ان موضوع البطالة وتزايد عدد العاطلين عن العمل مقابل تزايد الإنتاج المستند إلى التقنيات الحديثة ينعكس سلبا بالضرورة على الطلب , ليصيب الفكر الراسمالي بمقتل في واحد من أهم قوانينه وهو قانون ساي الذي يؤكد (أن العرض يخلق الطلب عليه) وكذلك صيغته الجديدة المتبناة من قبل الكلاسيكيين الجدد التي تؤكد ان الأتمته بقدر ماتؤدي إلى الإستغناء عن الأيدي العاملة فإنها ستقود الى زيادة الإنتاجية والتوسع في الإنتاج بتكاليف منخفضة وإن هذا (العرض المتزايد للسلع الأرخص يؤدي تلقائيا إلى خلق الطلب عليها ويصبح الطلب حافزا إلى مزيد من الإنتاج الرخيص ليستمر ذلك في دورة متصاعدة من الإنتاج والإستهلاك. (10\ص36)

إن هذا (الربيع !!!) من تصاعد الإنتاج والطلب عليه لم يصمد أمام وقائع التطورات اللاحقة. فمع إرتفاع الإنتاجية الكبير في العشرينات من القرن المنصرم تزايد عدد العاطلين عن العمل فانخفضت المبيعات بشكل حاد وبدأ الحديث عن ظاهرة تقرب من (إضراب المشتريين) أو ما أسماه البعض بالاسواق المحدوده. وفي تصريح له

اعلن (جاك اتالي) الوزير الفرنسي ومستشار الرئيس الاسبق ميتيران وهو يعلن بوضوح نهاية حقبة قوة العمل (الادمية) ان (الألات هي البروليتاريا الجديدة).
(10\ص25)

ان تصاعد هذه الظاهره دفع حتى بعض الاقصاديين الرأسماليين الى التحذير من خطورتها وخطورة نتائجها ليس على النظام الرأسمالي فقط وانما لیتعدى ذلك الى نطاق كوني .

(اننا نقرب سريعا من منعطف خطير في تأريخ البشريه , حيث تستطيع الشركات العالمية الآن إنتاج السلع والخدمات بأحجام لم يسبق لها مثيل , بقوة عمل أقل من ذي قبل , وتقودنا التقنية الحديثة إلى عصر يكاد الإنتاج يتم فيه دون قوة عاملة في لحظة ينمو فيها سكان العالم بمعدلات غير مسبوقه . (10\ص 293).

ان التفاوت هذا بين إرتفاع عدد السكان , مقابل إنخفاض فرص العمل إضافة إلى إتساع الهوة بين من يملك ولا يعمل وبين من يعمل ولا يملك سوف يقود الى ثورة تنذر بتحول إجتماعي غير مسبوق وإلى إضطرابات سياسية وإجتماعية على نطاق عالمي

2- النزعة الاستهلاكية وازمة الديون

ذكرنا ان واحدة من اهم نتائج التوجة نحو احلال الماكنه بديلا عن العمل البشري جيشاً كبيراً من العاطلين عن العمل , الامر الذي ولد انخفاضاً واضحاً في الدخل افضى بالضرورة الى انخفاض الطلب بشكل واضح مقابل التزايد والتنوع الكبير في الانتاج , الامر الذي دفع بالمنتجين للجوء الى وسائل جديدة لحفز الطلب كان في مقدمة ذلك تيسيرات الائتمان الاستهلاكي (القروض وبطاقات الائتمان والبيع بالاقساط) .

فقد زاد الدين الاستهلاكي الخاص في الولايات المتحدة بنسبة 210% في الستينات , 268% خلال السبعينات وفي الثمانينات وصل الى مايزيد على 4000مليار دولار وفقاً لتقرير اصدره مجلس الاحتياطي الفدرالي عام 1994

فإن اسر الطبقة الوسطى تدفع نحو ربع دخلها الى المقرضين (10\ص62). كما تضاعفت الديون الفردية بشكل كارثي عام 2007 لتصل الى 9.2 ترليون دولار منها 6.6 ترليون دولار ناجمة عن الفقاعة العقارية وهو ما يعادل إيرادات النفط السعودي لمدة تزيد عن 55 سنة . اما ديون الشركات فقد بلغت 18.4 ترليون دولار وديون الحكومة 8.9 ترليون وبذلك يكون المجموع الكلي حوالي 36 ترليون دولار وهو ما يعادل ثلاثة اضعاف الناتج المحلي الاجمالي الامريكي (21). وفي محاولته لتحفيز الاقتراض الاستثماري والحث على زيادة الانفاق الاستهلاكي خفض مجلس الاحتياطي الفدرالي اسعار الفائدة عام 2007 من 4,2% الى 3% مطلع عام 2008 مع تصاعد الازمة المالية , وإذا ما عرفنا ان معدلات التضخم وصلت الى 4,1% فان سعر الفائدة الحقيقي اصبح سالباً أي (-1,1) , وهو بذلك , أي المجلس يفقد واحدة من اهم ادوات السياسة النقدية في التأثير على عرض النقد ونسب التضخم واسعار الاسهم (21) .

لقد لاحت في هذه الفترة احتمالية تكرار ظاهرة (الركود التضخمي) Stagflation اي تلازم التضخم والركود التي برزت في العقد السبعيني من القرن المنصرم , الا ان موقف الاحتياطي الفدرالي الامريكي (تجاهل ظاهرة التضخم وبدء -انطلاقاً من مواقف فكرية مستندة الى المعطيات والدوافع التي سبق ذكرها قبل سطور - في التركيز على تجنب الركود الاقتصادي للمحافظة على الطلب والنمو حيث عمد الى استخدام اداة سعر الفائدة كما اسلفنا .

وحتى مع عودة اسعار الفائدة الى الارتفاع لم تتراجع الفقاعة العقارية التي كانت قد بدأت بالانتفاخ ببطء، لأنها كانت تغذي الطلب المضاربي، يعين ذلك ويحفزه الأقرض المغامر بالإضافة إلى الأساليب المعقدة في تسنيد الرهون (توريقها) (Securitizing Mortgages).

إن وجود رقابة نسبية من قبل البنك المركزي على البنوك التجارية وحدود توسعها في الإقراض وضرورة عدم تجاوز نسبة محددة من راس المال المملوك

وإحتياطياته وهو ما يعرف (بالرافعة المالية) Leverage، لم يمنع البنوك ومؤسسات الإستثمار التي لاتخضع إلى رقابة البنك المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية من التوسع بشكل جنوني في منح القروض حتى بلغت (أكثر من ستين ضعفاً في مثال) بنك UBS وبنك Lyman (11). إن هذا التوسع الهائل في الإراض كان مدفوعاً أيضاً وبرغبة إدارات البنوك والمؤسسات في تعظيم الأرباح وبالتالي المكافئات والمرتببات الممنوحة لهم.

لم يقتصر التوجه نحو الإنفاق وزيادة المديونية على القطاع العائلي وقطاع الأعمال وبشكل متصاعد القطاع الحكومي حيث أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية، إرتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) (من 4،3 ترليون دولار عام 1990 إلى 8،4 ترليون دولار عام 2003 ليصل إلى 8،9 ترليون دولار عام 2007 وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية)(21).

إن واحداً من أهم أسباب تفاقم المديونية العامة بالإضافة إلى الإنفاق العسكري المتعاظم بسبب الحروب التي شنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة عبر العالم بشكل مباشر أو غير مباشر وبشكل خاص حربي العراق وأفغانستان، هو العجز الكبير في الميزان التجاري الأمريكي الذي ظل يتنامى ليصل إلى 758 مليار دولار عام 2006 (21) بسبب عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على مجابهة التوجه الإستهلاكي الكبير الذي تمت تدميته كما وضحنا ذلك سابقاً .

ظلت أسواق آسيا (الصين خاصة) ومنذ عدة سنوات هي المصدر الأساس لأحتياجات المستهلك الأمريكي بينما بالمقابل تدنت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الأنتاج العالمي بشكل واضح، لذلك كانت السلع تغادر آسيا متجهة إلى أمريكا الشمالية والنقود تغادر أمريكا الشمالية متجهة إلى آسيا لكنها تعود إلى أمريكا خلال أيام، لكن النقود التي تعود ليست مثل النقود التي تغادر، فهي تغادر كأصول (موجودات) ولكنها تعود كخصوم (مطلوبات). (4\ P. 40)

إن الصين تبيع سلعها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتعود لتقترضها الأموال التي باعت بها سلعها عبر شراء سندات الخزينة الأمريكية ، ولكن ليس من قانون يقول إن ذلك سيستمر إلى الأبد (P.20\4) علماً إن الصين تعتبر أكبر مشترٍ للسندات تلك في العالم .

إن ظاهرة الإستهلاك غير المحدود ليست نتاجاً تلقائياً وحتمياً لطبيعة نفس بشرية لاتشبع بل إن بعض الدراسات (10\ص41, 40) قد لاحظت إن معظم العاملين كانوا قانعين بدخل يسد حاجاتهم الأساسية والقليل من الكماليات مفضلين أن يتاح لهم وقت فراغ أكبر على القيام بساعات عمل إضافية وتوفير دخل أعلى. هذا الأمر شكل هما لأصحاب الأعمال الذين كانوا يتابعون بقلق تكديس سلعهم, وكان ذلك بمثابة جرس الأنداز لهم فبدؤا حثيثاً في إعادة بناء سلوك المستهلك بإتجاه عدم القناعة ودفعه الى الرغبة في زيادة استهلاكه وتحديث مقتنياته او تبديلها في حملة ترويجية ضخمة عرفت ب(التبشير بعقيدة الإستهلاك).

إن حجم الدين وخدمة الدين الأمريكي الهائلين لا يستطيع الأمريكيون دفعه وهم مجتمع إستهلاكي ينفق كل مايحصل عليه. إن كل ما يستطيعون فعله هو مزيد من الإقتراض لسداد الفوائد على القروض القديمة. هذه الحالة قادت إلى عدم قدرة الأفراد على الإقتراض وبالتالي عدم قدرتهم على الأيفاء بالتزاماتهم.

إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدفع ديونها مثل كل أمة أخرى بعملة لاتستطيع هي ان تصدرها حيث أنها بهذه الوسيلة, أي بالدولارات الورقية أستطاعت أن تزيد من أنفاقها الضخم وتعالج ديونها الأمبراطورية (P. 16 \ 4)

3- الانفاق العسكري .. بناء القوة الغاشمة ام تحفيز الطلب؟

ظلت مسألة اشعال فتيل الحروب واحدة من الحلول التي اقترحها منظروا الرأسمالية لحل مشكله الكساد الاقتصادي وتنمية القوة الغاشمة للسيطرة على العالم . ففي اعقاب الحرب الكونية الثانية استمر الانفاق العسكري لتكوين اقتصاد حربي كبير كان واضحا ان هناك من يعد العدة لتحقيق اهداف بعيدة المدى على

مستوى كل العالم.(فبحلول اواخر الثمانينات كان مايربو على 20 الف شركة مقاولات كبرى و100 الف شركة مقاولات فرعية تعمل في مجال الدفاع, وتوسع المجمع الصناعي العسكري بشكل هائل بحيث لو انه كان دولة قائمه بذاتها لجاء ترتيبه الثالث عشر في قائمه القوى الكبرى في العالم. فقد انفقت الولايات المتحدة الامريكية في الثمانينات فقط مايزيد على 2300 مليار دولار على الامن القومي)(10\ص58,59) كما فاقت ميزانيتها العسكرية الانفاق العسكري لكل دول العالم مجتمعة (4\P.17)

اصبح معروفا انه خلال المرحله التي اعقبت الحرب الثانية كان الانفاق الحكومي هو السبيل لحفز الطلب ومن خلال اعتماد استراتيجيه عجز الميزانية لخلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي وهذا هو جوهر الوصفه الكنزيه. وقد كان الانفاق العسكري اهم فقرات النفقات العامه, ورغم تخفيضه في اعقاب انتهاء الحرب الباردة ونهاية المعسكر الاشتراكي الا ان (ميزانية البنتاغون شهدت ارتفاعا بنسبة 5% سنويا حتى وصلت الى 371 مليار دولار عام 1986, ولكن خلال الفترة 199_1992 تم تخفيض الانفاق الدفاعي بنسبة 26% اي ما يوازي 276 مليار دولار من نفقات عام 1993)(10\ص67)

وتم في ذات الفترة بسبب هذا التخفيض الاستغناء عن اكثر من 440 الف عامل في قطاع الدفاع وتم تسريح 300 الف من العسكريين في خدمات القوات المسلحة ومعهم 100 الف من موظفي الدفاع المدنيين. وحذرت دراسة اجرتها ادارة الاحتياط الفيدرالي الامريكي ان التخفيض في النفقات الدفاعية خلال الفترة 1987_1997 يمكن ان يترتب عليها فقدان 2.6 مليون وظيفة)(10\ص67)

وقد اعقب ذلك تصريحات لبعض الصقور تدعو الى الاستمرار في بناء القوة العسكرية للولايات المتحدة وضرورة التصرف كأمبراطورية. ففي مقاله الافتتاحية لمجلة التايمز اللندنية في 27\12\1999 ذكر الكاتب الامريكي(شارلز كروثامر) (ان امريكا تطل على العالم بخطى عملاقة. ومنذ امبراطورية روما لم تبلغ قوة في العالم, القوة التي وصلنا اليها). (17\ص173)

وكان قد سبقه بأشهر تصريح لاحد اهم رجال الاله الاعلامية الامريكية ومستشار وزيرة الخارجية الامريكية السابقة مادلين اولبرايت, الصحفي الامريكي (توماس فريدمان) الى جريدة النيويورك تايمز في 28\3\1999 بانه (من اجل ان تنتصر العولمة, على امريكا ان لاتخشى التصرف كقوة عظمى لاتهزم, وهي فعلا كذلك. ان اليد الخفية للسوق لايمكن ان تعمل من دون قبضة قوية, وهي الجيش والطيران والقوة البحرية للولايات المتحدة)(17\ص174)

لذلك عاد الانفاق العسكري في تزايد من جديد حيث (زادت ميزانية وزارة الدفاع الامريكية(البنتاغون)في عام 2004 بما يقارب 20% منها في عام 1989) (4\P.87)

ان النفخ في الاله العسكرية الامريكية من خلال زيادة النفقات الحربية وتصعيد العمليات (واحتلال البلدان الاخرى أصبح حلا اضافيا لتحريك الاقتصاد الامريكي من زاويتين, الاولى اثر الانفاق العسكري في تحريك الطلب والثاني الاستفادة من الموارد الاقتصادية للبلد المحتل لاعطاء دفعة للاقتصاد الامريكي) (21)
ان من اكثر الامور التي قيلت في نهاية القرن العشرين سذاجة ما ذكره فوكوياما المفتون بمظاهر النجاح الأمريكي حين إعتقد بمهاية التاريخ وتوقف النظم والإمبراطوريات عند النظام الرأسمالي وسيادة الإمبراطورية الأمريكية .

ان نقاط ضعف كثيرة غير التضخم والعجز المزمن في الميزانية والميزان التجاري والمديونية العالية اصبحت ترهق الثقة الامريكية بالذات فالدولار غير الحصين, وملكيات سندات الخزينة الامريكية والاسهم وازمة العقارات وغيرها كثير , وان كانت الاشهر السابقة قد شهدت انفجار احدى هذه الفقاعات ,فمتى ستنفجر الفقاعة الكبرى؟

حتى فوكوياما هذا لم يتردد وهو يتابع شريط الاخفاقات المتعاقبة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ليعلن بشكل خجول غير ما توقعه قبل ما يربو على عقدين من الزمن (اصبح العراق ثوبا اسودا كبيرا امتص كل طاقة السياسة الخارجية لبوش واستهلك الكثير من رأسماله السياسي بحيث لم يترك الا القليل منه لظهار المزيد من القوة الامريكية حول العالم) (17\ص 86)

ثانيا: الازمه المالية العالمية , الاسباب والاثار

ان اسواق المضاربات المالية تشبه الامبراطوريات الى حد كبير, فهي تنمو, تتطور, وعادة ماتمر بمرحلة الفقاعة المهيئة للانفجار عندما يقتنع المتعاملون فيها بالامور المنافية للعقل فيمارسوها, وهذا هو ماحدث بالضبط. فبعد ان شهد اقتصاد الدول الصناعية الرئيسية في العالم وخاصة الولايات المتحدة الامريكية واوروبا نموا اقتصاديا متواصلا خلال عقد التسعينات بلغ حوالي 4% ترافق مع انخفاض معدلات التضخم والبطالة وسعر الفائدة . اندفع الكثير من المصارف والاستثمارية منها بشكل خاص الى التوسع المفرط في الاقراض حتى بلغت نسبه غير معقوله تجاوزت اكثر من ستين ضعفا كما في مثالي مصرف يو.اس.بي ومصرف لي مان (11) وكذلك عدم التدقيق في معايير الاقراض ,م فوعة بالرغبة في تعظيم ارباحها و برغبة غير مسؤوله من مديريها في الحصول على مرتبات ومكافئات فاحشة. فعلى سبيل المثال بلغت مكافئات رئيس مصرف لي مان حوالي 250 مليون دولار خلال السنوات الاربع التي سبقت الازمة (7\ص 4) ومجموع مرتباته ومكافئاته (486) مليون دولار عام 2007 (16). هذه الارباح و المزايا دفعت الى ابتكار اساليب وادوات مالية جديدة..

فمنذ عام 2001 زاد حجم القروض من الدرجة الثانية (Sub Prime Loans) او الثانوية حتى بلغت القروض عالية المخاطر 13 ترليون دولار في مارس 2007 حيث ادت الارتفاعات المتتالية في اسعار العقارات الى ارتفاع قيمه الاصول للمقترضين وهو ما دفعهم الى بيع تلك الاصول لأفراد آخرين للإستفادة من هامش

الربح او الحصول على قرض اضافي ثانوي اقل جودة) (20\ص 1) وهذا ما يشكل الشرارة الالهة لتفجير الفقاعة تلك.

ولمعرفة مدى حجم الازمة سنحاول ان نشير الى بعض الحقائق التي تؤيد ذلك حيث بلغت(قيمه ازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة بلغ 18 تريليون دولار مقابل 11 تريليون دولار قيمه الناتج المحلي الاجمالي الامريكي , وخسائر الاسهم الدولية للشهر العشرالاولى من عام 2008 حوالي 25 تريليون دولار. كما تقدر قروض الرهن العقاري المعروفة بنحو 600 مليار دولار والديون الفردية الناجمة عن الازمة حوالي 66 تريليون دولار) (18\ص 11)

1- الاسباب العامة :

هناك مجموعة من الاسباب الاقتصادية ذات الابعاد الكبرى على الاقتصاد الامريكي وبالتالي العالمي يمكن ان نشير الى اهمها :

أ:العجز التؤم في الميزان التجاري و الميزانية العامة:

تلازم عجز الميزان التجاري الامريكي المزمع بسبب تزايد الاستيرادات من الصين والهند والدول الاسيوية الاخرى وازدياد حركة السياحة الى خارج الولايات المتحدة والذي ناهز 758 مليار دولار عام 2006 مع عجز متصاعد في الموازنه العامه بلغت عام 2008 حوالي 410 مليار دولار وهو مايشكل حوالي 3% من الناتج المحلي الاجمالي الامريكي(21) بعد ان كانت في حاله فائض يقدر بحوالي 126 مليار دولار في نهاية عام 2000 وعجز مقداره 378 مليار دولار بعد احتلال العراق في عام 2003. (5)

ان اهم اسباب هذا العجز كما اسلفنا هي الحروب السريعة التي خاضتها القوات الامريكية كما في الصومال ويوغسلافيا والضخمة كما هو الحال في حربي العراق وافغانستان, والتي كلفت الاقتصاد الامريكي ثلاثة تريليون دولار (25). فقد ارتفعت تكاليف الحرب على العراق في الدقيقة الواحدة من 93 مليون دولار عام 2003 الى 371 مليون دولار نهاية عام 2008 وهم رقم كارثي بالنسبه للاقتصاد

الامريكي. خاصة اذ ما عرفنا ان الدين العام ارتفع من 2.6 تريليون دولار عام 2002 اي السنة التي سبقت الحرب ليصل الى 9.2 تريليون عام 2008 كما اشرنا .
اي ان هذا الدين ارتفع حوالي 50% خلال فترة الحرب هذه. (5)

ب: ضعف الثقة العالمية بالاقتصاد الامريكي:

يشكل الاقتصاد الامريكي اهمية خاصة للاقتصاد العالمي ويمثل في حجمه حوالي ربع الاقتصاد هذا فهو من اكبر منتجي النفط في العالم والمستهلك الاول له و اكبر مستورد في العالم حيث تشكل استيراداته السلعية حوالي 15.5% من الاستيرادات العالمية عام 2006, كما ان الدولار هو العملة القيادية الاولى في العالم وتشكل الارصدة الدولارية المكون الاكبر في عرض النقد العالمي و الاحتياطات العالمية. لذلك فأن المؤشرات الواردة في النقطة السابقة يضاف اليها صورة مهزوزة للاقتصاد الامريكي تؤكدها نسبه تضخم تصل الى 4.9% عام 2008 وبطاله يتوقع ان تصل الى 10% ويؤطرها (معدل نمو متباطئ يقدر ب 0.02% مع تنبؤ باحتمال حدوث نمو سالب في المستقبل). (27)

ان عوامل كثيرة تؤدي الى التذبذب في سعر صرف الدولار, فبالاضافة الى المؤشرات السلبية السابقة فأن لجوء الاحتياطي الفدرالي الامريكي الى خفض سعر الفائدة المتتالي افضى الى تراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الاخرى وهذا يعني خسارة للاستثمارات بالدولار والارصدة الدولارية وكذلك بالنسبة للدول التي تعتمد سعر صرف ثابت امام الدولار كما هو حال معظم الدول الخليجية (21) والاردن والدول النفطية التي تسعر انتاجها عادة بالدولار.

ان سعر صرف الدولار شهد تذبذبا خلال عام 2008 مقابل اليورو فبعد ان كان مساويا الى 1.47 دولارا لليورو الواحد ارتفع في منتصف العام الى 1.57 كمعدل ثم انخفض الى 1.28 في منتصف شهر نوفمبر (تشرين الثاني) من العام ذاته. (29)

كل ذلك ينعكس سلبيًا بالتأكيد على مجمل النشاط الاقتصادي الأمريكي والعالمي وبشكل خاص على أداء الأسواق المالية والنقدية الدولية.

ج- الممارسات غير المنضبطة في الأسواق المالية الدولية

ذكرنا بأنه رغم وجود رقابة من قبل البنوك المركزية على البنوك التجارية، إلا أن ذلك لم يحل دون لجوء بعضها والعديد من المؤسسات الإقراضية الأخرى إلى نشاطات غير منضبطة وخروجها عن قواعد العمل الإستثماري السليم في الأسواق المالية من خلال التوسع المفرط في الإقراض دون ضمانات بحثًا عن الأرباح دون النظر إلى النتائج.

ولقد برز عامل آخر يكمن خلف هذا التوسع، وهو أن النظام المالي في الدول الصناعية بدأ باستخدام أداة جديدة مضافة إلى أدوات سوق المال هي المشتقات المالية (Derivatives) حيث من خلالها يمكن توليد موجات متتالية من الأصول المالية المستندة إلى أصل واحد، وهي في الحقيقة معاملات ورقية وهمية لا يترتب عليها أية مبادلات فعلية للسلع والخدمات وتنتهي مع أول بوادر أزمة مالية. إن التوسع المفرط في الأصول المالية وبشكل منفصل عن الأصول الحقيقية والأنفلتات والتهور وعدم الإلتزام بالقواعد الأساسية للسوق المالي والمتمثلة في (عدم تحمل مخاطر متزايدة، والمحافظة على الموارد المالية الكافية للوفاء بطلبات المودعين وعدم تقديم تسهيلات إستثمارية دون توفر معلومات كافية ودقيقة وتوقيتات سليمة لدى المستثمر عن فرص الأستثمار المستهدفة) (1\19) وكذلك التوسع المفرط في منح القروض السكنية لأعداد متزايدة من ذوي الجدارة الإئتمانية الضعيفة أفضى إلى توليد جذور أزمة كامنة في النظام المالي الدولي يمكن أن تعصف بالأسواق المالية وهذا ماحدث فعلاً. تفاصيل هذه النقطة سنناقشها في الأسباب المباشرة المؤدية إلى حدوث الأزمة.

د- عدم ألتزام المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي IMF، والبنك الدولي للأشياء والتعمير IBRD) بالأهداف الأساسية التي انشأت من أجلها والمتمثلة في مراقبة وعلاج التذبذب في أسعار صرف العملات للدول الأعضاء ومساعدة هذه الدول على معالجة الأختلالات في موازين مدفوعاتها وتنمية أقتصاديات الدول النامية، الأمر الذي أدى الى وجود خلل في أداء هذه المؤسسات وترك المجال واسعاً للدول الدائنة الكبرى للتحكم في قراراتها والتدخل غير المبرر في السياسات الأقتصادية والأجتماعية للدول الأخرى.

2- الأسباب المباشرة للأزمة

إضافة للسبب الذي تم ذكره في النقطة السابقة (ج) فإن هناك مجموعة من الأسباب التفصيلية المرتبطة بأداء الأسواق المالية، والتي أدت الى حدوث التراكمات المفضية الى الأزمة ومن ثم انفجارها في بداية 2008 .

أ- خروج المصارف التجارية عن حدود نشاطاتها التقليدية كوسيط مالي بين وحدات الفائض (المدخرين) ووحدات العجز (المستثمرين)، لتتحول الى مستثمر صافٍ والى مؤسسات مضاربة بالاوراق المالية وممولة لصفقات تجارية فعلية وغير ذلك من نشاطات، دون ضمانات فعلية، لتتحول من متاجر بالاموال الى متاجر بالسلع والاصول.

ب- من النتائج الكارثية للفقاعة التكنولوجية عام 2000 وأحداث 11 أيلول

(سبتمبر) 2001 قيام الاحتياط الفدرالي الامريكي بتخفيض سعر الفائدة

(Federal Fund rate) الى 1% وابقائها كذلك حتى عام 2004، الامر الذي سمح للفقاعة العقارية بالنمو في الولايات المتحدة الامريكية. ومثل هذه الفقاعة كان يمكن ملاحظتها في دول صناعية أخرى وبشكل خاص المملكة المتحدة وأسبانيا وأستراليا،

لكن ما يميز الفقاعة الأمريكية، حجمها واهميتها للاقتصاد العالمي وللنظام المالي الدولي. (P.83\2)

ج- ترافق تحرير أسواق الإئتمان العقاري مع ضعف القيود على أسعار الفائدة، مما أدى إلى زيادة الطلب على القروض العقارية ومن ثم ارتفاع أسعار العقارات (السكنية خاصة) الأمر الذي جعل الاستثمار فيها هو الأفضل.

ان زيادة الطلب على العقارات دفع إلى زيادة القروض الأخرى عالية الخطورة، ومع لجوء الاحتياطي الفدرالي إلى رفع سعر الفائدة تزايدت كلفة تلك القروض حتى أصبح من الصعب على الكثيرين تسديدها، فامتنعوا عن السداد، مما دفع بأسعار العقارات تلك إلى الأنهيار ومعها أنهارت مؤسسات مالية كثيرة عبر العالم كان لها علاقة مع تلك القروض كشرركات الإستثمار الدولية التي اشترتها وشركات التامين والمصارف المانحة لها، كل ذلك بعيدا عن رقابة وتأثير البنوك المركزية التي حاولت التدخل ولكن الأوان كان قد فات.

د- الإفراط في استخدام الأدوات المالية المستحدثة (المشتقات المالية) حيث قامت البنوك والمؤسسات الاستثمارية في محاولة للتخلص من القروض الرديئة بتحويلها إلى سندات وتسويقها إلى مؤسسات مالية أخرى بعروض وعوائد مغرية، وقامت هذه الأخيرة بدورها أيضاً ببيع تلك السندات إلى بنوك وشركات استثمارية أخرى، وهكذا توالى عمليات البيع تلك مما أدى إلى تشابك أعمال تلك المؤسسات بحيث ان أي وهن أو تعثر يصيب احداها سوف ينتقل إلى المؤسسات الأخرى.

هـ- ان واحدة من السمات المعروفة لرأس المال هي الحذر الشديد والهروب من مواقع الخطر، ففي حال تعرض احدى مؤسسات هذا القطاع إلى الانهيار يدب الذعر في اوساط المودعين او حملة الاسهم فيلجأون إلى التخلص من أسهمهم أو سحب ايداعاتهم حتى وان كانت مؤسساتهم سليمة الموقف، الأمر الذي يمكن ان يؤدي إلى افلاس تلك المؤسسات. يضاف إلى ذلك انه وفي السنوات التي سبقت الازمة (كما تمت الإشارة إليه في النقطة السابقة) تشابكت أعمال المؤسسات المالية ومصالحها

من خلال تسنيد القروض وبيعها لبعضها الامر الذي يؤدي الى أن انهيار احداها يقود الى انهيار المؤسسات الاخرى.

و- المضاربات المحمومة التي تصاعدت بلا ضوابط في الاسواق المالية وفي "وول ستريت" بشكل خاص أدت الى اهتزاز الثقة بالاسواق تلك وبالاقتصاد الامريكي عموماً، الامر الذي دفع احد الاقتصاديين للقول (لقد تسبب أبطرة وول ستريت في تلوين الاقتصاد بقروض الرهن العقاري الفاسدة، وعليهم أن يتحملوا تكاليف التنظيف) عبد الحميد الغزالي (16).

3- آثار الازمة المالية وتداعياتها

لقد تركت الازمة المالية بمستواها الحالي آثاراً مفرطة في السوء على الاسواق المالية الدولية وامتدت آثارها الى قطاعات اقتصادية اخرى وهي مرشحة للامتداد اذا لم يحسن المجتمع الدولي وقادة الدول الصناعية الرئيسة في العالم التصرف او ظلو يمارسون ذات الاساليب السابقة في النظرة الجزئية الى المشكلة الاقتصادية وحلولها. ان التصرف الاناني والابتعاد عن اخلاقيات العمل كفريق والبحث عن المغنم الخاصة والحلول الفردية على حساب الدول الاخرى (الفقيرة منها على وجه الخصوص) والابتعاد عن الحكمة في المعالجة الجماعية للمشكلة هذه لن يقود الا الى المزيد من التدهور. ويمكن أن نشير إلى أهم هذه الآثار:

أ- ان اثار الازمة هذه لن تظل محصورة (حسب معتدنا) بالجوانب المالية فقط بل ستتعدى ذلك الى الانتاج والتجارة الدولية واسعار الصرف وحركة رؤوس الاموال والاستثمار العالمي وعلى الدخول وتحويلات العاملين والمساعدات للدول الاقل نمواً بما سينسحب سلباً على معدلات النمو العالمي وللدول منفردة , ولتتحول الى ازمة اقتصادية عالمية بامتياز وسيظل العالم يعاني من اقتصاد عليل.

ب- سيعاني الاقتصاد الأمريكي رغم قدراته الهائلة من اثار الازمة وتداعياتها طويلا، خاصة إذا ما أضفنا لذلك تكاليف الحروب التي لازالت الولايات المتحدة تناقل جيوشها للمساهمة فيها بين العراق وافغانستان وباكستان وتساعد التهديدات لايران .

ان العجز التوام في الميزانية العمومية والميزان التجاري سيستمران متلازمين لفترة. كم سيشهد معدلات تضخم عالية نسبيا وبطالة مرتفعة يضاف الى ذلك انتشار ظاهرة الفقر لتشمل قطاعات واسعة من طواوير العاطلين عن العمل او الذين اجبروا على ترك منازلهم. كل ذلك سيؤطره تباطؤ معدلات نمو الناتج القومي الأمريكي الذي وصل اشهر تموز و اب و ايلول من عام 2008 الى الصفر و من المحتمل ان يتحول الى نمو سالب.

ج- كان خريف 2007 شرارة البدء لتسارع كارثي في عدوى الازمة التي بدأت تنتشر في كل اسواق المال العالمية لتطيح بشركات مالية و مصرفية كبرى او لتتحول الى ملكية حكومية. ان ذلك انعكس ايضا على اداء الاسواق المالية العالمية التي اظهرت مؤشرات اداء سالبة عام 2009 بشكل كبير بسبب قنامة مستقبل الاقتصاد العالمي عموما و الاميركي خصوصا كما اشرنا في النقطتين السابقتين و كان اشد تلك الخسائر في اسواق المال الامريكية مؤشر نازداك الذي انخفض بنسبة 40.54% و ستاندر د اند بور 38% و داو جونز 33.84% , و اما على المستوى الاوربي فقد حقق مؤشر كاك الفرنسي انخفاضا بنسبة 42,07% يليه مؤشر داكس الالمانى 40,37%. وكانت الخسائر الاكبر هي في البورصات الاسيوية حيث اظهر مؤشر شنغهاي اعلى مستوى انخفاض وبنسبة 65% يليه مؤشر كوالالامبور 63% وسوق بومبي 52,8% اما الاسواق المال العربية فكان اكثرها سوق دبي وبنسبة 72% يليه السوق السعودي 55%. (14\ص21)

د- ان من الاثار المهمة التي خلفتها الازمة ازمتي الثقة و السيولة لدى البنوك و المؤسسات الاستثمارية(خاصة في اميركا و اوربا و اليابان) كنتيجة حتمية للخسائر الفادحة التي منيت بها بحيث لم تترك لها ما تمارس به نشاطاتها التقليدية اذ استطاعت ان تتخلص من شبح الافلاس, كما ادى ذلك الى خوف هذه المؤسسات من بعضها خشية ان تكون متورطة في الازمة بحيث لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها مستقبلا فانخفضت الى حد كبير القروض البيئية Intra-Banks Loans وزادت تكاليفها بشكل كبير مما فاقم من مشكلة السيولة داخل النظام المالي و المصرفي كله .

هـ- الباهظة لمعالجة اوضاع المؤسسات المالية المتضررة و التي فاقت 3 تريليون دولار سوف ينعكس عبئا ماليا كبيرا على الاقتصاد العالمي . وقد ضخّت الولايات المتحدة نحو(1.5 ترليون للقروض و الاستثمار و التزمت بنحو 3.6 ترليون لضمان ودائع الاشخاص و ديون الصارف ,وفي اوربا نحو تريليون دولار ,حصة المانيا منها 672 مليار). (9\ ص3)

و- التردد و التخوف الذي خلفته الازمة لدى معظم البنوك و مؤسسات الاقراض الاستثماري او تردي قدراتها اصلا على الاقراض سوف يحرم الكثير من المشاريع الانتاجية و الخدمية (اي الاقتصاد الحقيقي) في كثير من الدول و خاصة النامية من الاستفادة من خدمات تلك المؤسسات و بما ينعكس سلبا على الاقتصاد العالمي و اقتصادات هذه الاخيرة التي تعاني اصلا من ضعف المدخرات المحلية و حاجتها الى الاقراض.

ز- أدت الازمة الى انخفاض كبير في اسعار المواد الاولية خاصة النفط , و من المؤمل ان يتفاقم هذا الحال مما ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المنتجة للمواد الأولية.

ح- ان اكثر الاثار اهمية حسب معتقدنا هو ان هذه الازمة قد اثار ت تساؤلات حادة حول مدى صلاحية النظام الراسمالي ككل على الإستمرار و ليس النظام المالي و النقدي الدولي الراهن .

ان هذا الموضوع و ان كان قد اثير عبر مراحل عديدة في السابق من اعداء النظام و مناوئيه, الا انه الان يواجه هذا التساؤل من اساطينه و مريديه. ان انتقاد الرئيس الفرنسي ساركوزي هو واحد من هذه التشكيكات حيث اكد (ان فكرة وجود اسواق بصلاحيات مطلقة بدون قيود و دون تدخل الحكومات هي فكرة مجنونة , و ان فكرة كون الاسواق دائما على حق هي فكرة مجنونة ايضا. (8\ ص11)

و تأتي في نفس السياق تصريحات دومنيك سترانس كان مدير عام صندوق النقد الدولي, المؤسسة التي بنت كل سياساتها على ضرورة ابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط الاقتصادي في نهاية عام 2008, الى ان التدخل الحكومي يجب ان يكون واضحا و شاملا. (26)

و باتجاه اكثر وضوحا كان قد صرح الملياردير الامريكي جورج سورس المضارب الذي اودى باقتصادات مجموعة دول جنوب اسيا في ازمة 1992, بان (هكذا نظام عالمي سيخلق الفوضى و سيحرق الاخضر و اليابس , و على المعنيين عقلنة هذا النظام). (17\ ص86)

ان هذا النظام بمرونته الكبيرة كان قد اظهر قدرات عالية على استيعاب الازمات السابقة و الخروج منها. الا ان كل الدلائل و المؤشرات تشير الى ان الازمة تفوق في ابعادها و اثارها كل الازمات السابقة طرا بما فيها ازمة الكساد الكبير عام 1929 نظرا للفرق في حجم الاقتصاد الامريكي و العالمي بين اليوم و الامس.

ان ظهور النظرية الكنزوية في الثلاثينات من القرن المنصرم قد اعطى الفكر الاقتصادي الراسمالي و تطبيقاته ادوات فذه و صفات غير مسبوقه للخروج من تلك الازمة . فهل ننتظر (كينز جديد) و قد سفه السلفيون الراسماليون في

الثمانينات افكار (كينز القديم), الذي انقذ النظام الراسمالي انذاك و لكن مقابل
ثمن باهض هو الفكر ذاته.

قحطان عبد سعيد

مصادر البحث

أولاً: الكتب والبحوث

- 1- Franklin Allen & Douglas Gale, Understanding financial crises, Oxford University Press, 1st.edt. , GB 2007

- 2- George Soros, The new paradigm for financial markets, the credit crises of 2008 & what it means, Public Affairs, 1st.edt., New York 2008
- 3- The OECD jobs study, fact, analysis, strategies, Organization for Economic Cooperation & Development, Paris 1994
- 4- W. Bonner & A. Wiggen, Empire of debt, the rise of an epic financial crises, John Wiley & sons, Inc., New Jersey 2006
- 5- إبراهيم عيسوي, استاذ الاقتصاد جامعة جورج تاون, التكاليف الاقتصادية للحرب على العراق, محاضرة القيت في مسقط, كانون الأول (ديسمبر) 2008
- 6- احمد مطر يحيى, الأزمة المالية والفرص المتاحة , كراس بدون مؤسسة ناشرة وسنة طبع
- 7- الطاهر الهادي الجهيمي, الأزمة المالية العالمية أزمة ثقة أم أزمة نظام, جامعة قار يونس
- 8- المهدي محمد صالح إبراهيم وآخرون , الأزمة المالية العالمية وتداعياتها, جامعة سبها, ليبيا
- 9- جاسم المناعي, الأزمة المالية العالمية, وقفة مراجعة, نشرة صندوق النقد العربي, 16\11\2008
- 10- جيرمي ريفكن , نهاية عهد الوظيفة, إنحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة مابعد السوق, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ط1 , ابو ظبي 2000
- 11- حازم الببلاوي, صحيفة المصري اليوم, القاهرة 4\10\2008
- 12- محمد سيد رصاص , دراسة مقارنة بين أزمتي 1929 و2008, مجلة طريق اليسار, القاهرة 19\12\2000
- 13- نشرة صندوق النقد الدولي في 15\12\2008
- 14- سهيل مقابلة , سوق مسقط في ظل الأزمة , تذبذب في الأداء , مجلة سوق المال, الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان, العدد 41, مارس 2009
- 15- عادل عبد الزهرة شبيب, مجلة الطريق , بغداد تشرين الثاني 2008
- 16- عبد الحميد الغزالي , الأزمة المالية العالمية, التشخيص والمخرج, جامعة القاهرة, 9\10\2008
- 17- فؤاد قاسم الأمير, مقالات سياسية إقتصادية في عراق مابعد الإحتلال, مؤسسة الغد للدراسات والنشر, بغداد نيسان 2005
- 18- صالح سعيد العبيداني, الأزمة المالية العالمية, كلية عنان للإدارة والتكنولوجيا, بحث غير منشور, مسقط 2009
- 19- صلاح عبد الرحمن الطالب, أسباب الأزمات المالية , بحث غير منشور, مسقط
- 20- = = = = , الأزمة المالية العالمية, الأسباب, التداعيات, المعالجات, وقائع الندوة المقامة في الجامعة العربية المفتوحة, جريدة الوطن العمانية, مسقط 5\4\2009

ثانياً: المواقع الإلكترونية

- 21- صباح غنوش, خبير اقتصادي , 2008\10\11 , www.aljazeera.net
- 22- وكالة الأنباء الفرنسية 2008\10\2 www.aljazeera.net
- 23- 2008 \10\4 www.aljazeera.net
- 24- 2009 \ 4 \4 www.aljazeera.net
- 25- فهد الفانك , موقع جريدة الرأي الأردنية www.alrai.com
- 26- موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org\imfsurvey
- 27- 2008\3\18 www.bbcaraic.com
- 28- www.islamonline.net
- 29- www.x-rates.com